

مركز "شمس" يطالب "المقالة" باحترام الحريات الصحافية في غزة

جنين - "الأيام": طالب مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، أمس، النائب العام في الحكومة المقالة بقطاع غزة، بالعودة عن قراره القاضي بإغلاق مكتب قناة "العربية" ووكالة "معا" الإخبارية في القطاع.

وجاء في بيان أصدره المركز، إنه من الواجب أن تنأى الحكومة المقالة بنفسها عن التجاذبات السياسية وأن لا تكون طرفا في الأحداث الدائرة في الدول العربية، وأن تأخذ بعين الاعتبار السياسة التحريرية لكل وسيلة إعلام، بصرف النظر عن مدى انسجام هذه الوسيلة من عدمه مع المواقف السياسية للحكومة المقالة.

وذكر المركز، بخطورة الخطوة التي أقدم عليها النائب العام في الحكومة المقالة والتي أكد أنها تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني لاسيما نص المادة "١٩" والمتضمنة "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، والمادة "٢٧" حول "تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام حق للجميع يكفله هذا القانون الأساسي وتخضع مصادر تمويلها لرقابة القانون.

وأكد، أن حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة وحرية الطباعة والنشر والتوزيع، والبث، وحرية العاملين فيها، وكفولة رقابة القانون.

وطلب المركز، بعدم الزج بوسائل الإعلام في الصراعات الحزبية والسياسية، مؤكداً، أنه يفهم من مثل هذه الخطوة، أنها ممارسة للضغط على وسائل الإعلام لإرهابها وتخويفها من أجل أن تسلك خطا تحريريا يتماشى وسياسة الحكومة المقالة.

مكفولة وفقا للقوانين ذات العلاقة والتي تحظر الرقابة على وسائل الإعلام. وأوضح، مركز "شمس"، أن قرار النائب كان مسبوقا بحملة تحريض من خلال تقارير إعلامية في الأيام القليلة الماضية بثتها بعض وسائل الإعلام المحسوبة على الحكومة المقالة في محاولة ما يبدو لتهيئة الرأي العام لقرار النائب العام في خطوة يراد بها إضفاء الشرعية على هذا القرار.

وشدد، على ضرورة التراجع عن قرار إغلاق مكثبي قناة العربية ووكالة معا الإخبارية، والسماح للصحف اليومية الأيام المقدس والحياة الجديدة، بالتوزيع في قطاع غزة بحرية ودون عراقيل. ورأى، أنه من شأن قرار النائب العام في غزة أن يشكل خطورة وعرقلة لما تقوم به نقابة الصحفيين لمطالبية المجتمع الدولي بضرورة إلزام حكومة الاحتلال بالكف عن منع الصحفيين الفلسطينيين من حرية التنقل والحركة، وعرقلة جهودها في الوصول إلى مليون توقيع على عريضة سترفع إلى الاتحاد الدولي للصحفيين وإلى المؤسسات الحقوقية الدولية.

وطلب المركز، بعدم الزج بوسائل الإعلام في الصراعات الحزبية والسياسية، مؤكداً، أنه يفهم من مثل هذه الخطوة، أنها ممارسة للضغط على وسائل الإعلام لإرهابها وتخويفها من أجل أن تسلك خطا تحريريا يتماشى وسياسة الحكومة المقالة.

Created with

عذرنا تركنا المحتوى
nitro professional

في ضوء مشاريع التوسعة والنظور الجاري تنفيذها على الشبكة

download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعذر الاتصالات الفلسطينية للمشاركين الكرام عما قد يحدث من تشويش على